معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي[1]

أ.د. محمد نجاة الله صديقي*

Abstrak

Artikel berikut ini berkonsentrasi pada enam kendala yang menghambat kemajuan dari penelitian dalam Islam Ekonomi, yaitu tidak adanya studi sejarah, kurangnya studi empiris, kurangnya dukungan kelembagaan yang memadai, dan ketidaksesuaian dengan norma etika untuk penelitian dan publikasi, dan kelemahan dalam visi.

Tulisan ini membahas kendala-kendala dimaksud secara rinci dan mengusulkan tindakan agenda untuk memperbaikinya. Oleh karena itu, menurut penulis artikel ini, kemajuan dan pengembangan aktivitas penelitian dalam bidang ekonomi Islam akan sangan tergantung bagaimana memecahkan kendala tidak adanya studi sejarah, kurangnya studi empiris, kurangnya dukungan kelembagaan yang memadai, dan ketidaksesuaian dengan norma etika untuk penelitian dan publikasi, dan kelemahan dalam visi tersebut.

Keywords: *as-suluk, al-iqtisadi al-Islami, al-mu'asir, al-dirasah al-tarikhiyah,* dan *al-tajribiyah*

I. مقدّمة

قبل الشروع في بحثنا سيكون من المناسب أن نسأل أنفسنا هذا السؤال: ما الدّاعي لأن نقوم بهذا البحث؟ والجواب هو لأن الأمور لا تسير على ما يُرام بالنسبة للبحث في الاقتصاد الإسلامي. فقد تلاشى الحماس الذي ساد في العقود الأولى من تطوّر البحث في الاقتصاد الإسلامي. كما أن الأعداد الكبيرة للطلاّب المسجّلين في برامج الاقتصاد الإسلامي، التي كنّا نلمسها في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا، قد قلت. وبدلاً من هذا الإقبال، نجد أن هناك شباباً يبحثون عن مؤهلات مناسبة في مجال "التمويل الإسلامي". كما نشهد بزوغ وتكاثر المؤسسات التي تمنح مثل هذه البرامج بصورة مباشرة عن طريق شبكة الإنترنت الدولية لتلبية الاحتياجات المتزايدة "للصناعة" المالية الإسلامية. لا غضاضة في كل هذا النشاط ولا أسف. والسؤال هو: ماذا جرى للفكرة العظيمة والس امية التي كانت تهدف إلى إيجاد بديل للرأسماليّة والاشتراكيّة، التي تقوم على هدف أخلاقيّ يرتكز على علم واسع ويستلهم مرتكزاته من رؤية روحيّة؟ هل استسلمت هذه الفكرة وخضعت لرغبة الانضمام إلى السّرب والتغريد معه بشروطه؟ إني أشكّ في ذلك. وأرى أن الأمر يتعلق، إلى ج انب أمور أخرى، بتغيّر الزمان. ففي عقديّ الستّينات والسبعينات من القرن العشرين، كان عالم الإسلام يستثيره كل ما هو إسلامي فيما يتعلق بالتربية أو المجتمع أو الدولة. أما في الوقت

[1] المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز- جدة – ٢٠٠٧ م

* أستاذ جامعي بارز في الجامعة الإسلامية العالمية كوالالمبور ماليزيا. mnsiddiqi@hotmail.com

الراهن. وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نرى أن هناك انهياراً في الأفكار العظيمة، مخّلفاً وراءه تصوّراً مثيراً للشفقة يُرى فيه كل شيء في حالة من عدم الاستقرار والحركة الدائمة. وفي الوقت الذي سأمضي فيه لمناقشة الأسباب الجزئية لتدهور البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي، فإنني أطلب منكم أن لا تُغفلوا الإطار الكلّي الذي سيُظهر لكم فيه المستقبل نفسه شيئاً فشيئاً. إن جدول الأعمال المفعم بالطموحات العظيمة قد نُبذ وراء الظهور بسبب نقاط الضعف التي يعاني منها هذا البرنامج نفسه.

II. غياب الإحساس بأهمية التاريخ

إن الاقتصاد الإسلامي، بقدر ما يتعلق الأمر بشقّه المعياريّ الذي يُحدّد قواعد السلوك، يقوم على الهدي الإلهيّ الذي أنزله الله من خلال رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم في القرن السابع الميلادي على أهل الجزيرة العربية، الذ ين قاموا في مرحلة لاحقة بحمل لوائه إلى الأودية الخصبة في الشمال والغرب والشرق عبر الجبال وفيما وراء المحيطات. وقد حاول الناس الذين اعتنقوا هذا الدين أن يعيشوه ويسيروا على نهجه وهديه، بكل أطيافهم وألوانهم ولغاتهم المختلفة، وكذلك بمختلف الأعراف التي سكنت وجدانهم ونبعت من تاريخهم الفريد. إن سعينا للقيام بالعمل نفسه في القرن الحادي و العشرين في عالم تسوده العولمة، يتطلب منا معرفة كل شيء عن هذه المحاولات قبل أن نتمكن من رسم خطة عملنا للمستقبل.

إن مصدر معظم علم الاقتصاد الذي جرى تصويره على أنه إسلاميّ هو مجرد فقه يقوم في قسط كبير منه على التجارب التاريخية للقرون الأربعة الأولى للإسلام، في البقعة الجغرافية التي تُعرّف في الغالب باسم منطقة الشرق الأوسط. أما الخبرات التاريخية للألف سنة التي تلت تلك الحقبة، وبخاصة في أماكن كالأندلس والمغرب والهند وجنوب شرق آسيا، فإنها لم تخضع للدراسة الصحيحة ، فضلاً عن أنه لم يُسمَح بأن يكون لها أثرها الكامل في الفقه الإسلامي. ويرى المرء أن تلك المح اولات القليلة التي استهدفت غربلة التاريخ الإسلاميّ لمعرفة المزيد عن نُظُمٍ وممارسات مثل الوقف والزكاة والمضاربة والس فتجة، وكذلك المفاهيم الأخرى مثل الإسراف والإنفاق وما إلى ذلك[1]، اعتمدت على مصادر كانت جميعها باللغة العربية ومن منطقة جغرافية واحدة. لقد حرمنا هذا من اختلاف التفسير والتجارب المتعلقة بالعيش في ظل الإسلام وفقاً لما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. إن التاريخ الاقتصادي للشعوب الإسلامية هو من المواضيع التي لم تحظ إلاّ بالنزر اليسير من البحث، وكذلك الأمر بالنسبة للبحث في مجال الفكر الاقتصادي للمسلمين. إن هذه الجهود تكاد بالكاد تكفي، ذلك أن العيش وفق قواعد ومفاهيم نُقِّلت من جيل إلى جيل عبر قرون من الزمنهي مهمة تنطوي على تحدٍّ كبير، وبخاصة في الشؤون الاقتصادية. إن معرفة كيف كان ردّ فعل المسلمين عبر القرون إزاء التغيّرات المتعلقة بالتقنية والأسواق الآخذة في التوسّع ومصادر الطاقة الجديدة. لقد تعاملت معظم أدبيات الاقتصاد الإسلامي، في شكلها الراهن، مع القواعد والمفاهيم ذات العلاقة بالحياة الاقتصادية على أنها تقع فوق اعتبارات الزمان والمكان، وعلى أنها لا تتأثر بعوامل شتى مثل الزيادة في تعداد السكان والاتساع العمرانيّ لمناطق المدن وزيادة الدخول وزيادة حجم التجارة والأساليب المبتكرة للتعامل مع النقود والصرف الأجنبي ووسائل النقل والاتصال الأسرع مما كان سائداً في الماضي. إن هذا أمر غير مقبول، لأنه حتى في القرون القليلة الأولى من انتشار الإسلام، التي لم تشهد أي تطوّرات ثورية في مصادر الطاقة أو الت قنية، لدينا اختلافات في التفسير و في الممارسات. إننا بحاجة لأن نُلقي نظرة أعمق على ما كان يجري في مناطق وأزمان مختلفة من العالم الإسلامي. وهذا أمر يتطلب التنقيب والتمحيص في جميع السجلات التاريخية المتاحة، وتعضيد ما يتم الحصول عليه بدراسة القصص والشعر وسجلات المحاكم ... إلخ. ويجب القيام بذلك في كل منطقة من المناطق الخاضعة

[1] الفهارس التحليلية للا قتصاد الإسلامي (١٩٨٥-١٩٨٦) ٥ أجزاء، عمان، الأردن، مكتبة صالح كامل والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

للمسلمين. ويشمل كل لغة من اللغات التي كانوا يتحدثون بها.

دعونا نوضح الأمور بلا مواربة. إن التاريخ. حتى تاريخ الشعوب الإسلامية. لا يشكّل مصدراً من المصادر التي يُعتمد عليها في إرشادنا. إن الهدى والإرشاد الإلهيين متأصّلان في كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم. إننا نفزع إلى التاريخ ونستنطقه للسبب الذي من أجله حضّنا القرآن الكريم عليه : الاعتبار[1]. فهناك دروس يجب أن تُستهدَف من أجل التعلم وتحذيرات يجب الإذعان لها. إننا نخاطر كثيراً إذا ما تجاهلنا التاريخ. فمعرفة التاريخ قد تنقذنا من تكرار الأخطاء وتشجعنا على السير على خطى ونهج أولئك الذين أفلحوا.

وهناك خطر متأصّل يكمن في التركيز على جزء من التاريخ وترك أجزائه الأخرى. إذ إن هذا من شأنه رفع ت اريخ ما إلى مكانة لا يمكن له أن يدّعيها أو يستحقها. فبارتكابنا مثل هذا الخطأ. نتعرض لخطر استبعاد واستعداء أجزاء من البشرية بلا ذنب اقترفوه.

III. التمسّك بالواقعية: معرفة طبيعة الأرض التي نقف عليها

إننا لا نعرف إلاّ النزر اليسير عن السلوك الاقتصادي للمسلم المعاصر. فهناك الكثير من الأعمال التي تتناول ما يجب على المسلمين عمله بوصفهم مستهلكين ومنتجين وأرباب عمل وتجّاراً ومديرين. لكننا لم نبحث أبداً في ما يفعله المسلمون في واقع الحال. وما إذا كان ما يفعلونه مختلفاً عمّا يفعله الآخرون في ظل ظروف مشابهة. والأمر نفسه ينطبق على بعض من نُظُمنا الفريدة. كنظام الأوقاف ونظام الزكاة. بل وحتى نُظُم المؤسسات المالية الإسلامية. إننا لن نستطيع الإجابة على السؤال الذي يقول "ما الذي يجب علينا عمله إذا ما تصرّف المسلم على نحو مُغاير للسلوك الذي ينبغي عليه اتّباعه؟" بدون معرفة ما يكون عليه سلوك المرء المسلم بالفعل. وعلى نحو مشابه. علينا أن نعرف ما إذا كانت مؤسساتنا تلعب في واقع الأمر الدور الذي يتم ادّعاؤه لها في أدبيات الاقتصاد الإسلامي. إن الافتقار إلى قدر كافٍ من الاهتمام بمعرفة الوضع الحقيقيّ للأفراد المسلمين والمؤسسات الإسلامية أمر يحتاج إلى بعض التفسير. سيكون أمراً مبالغاً فيه لو افترضنا أننا لا نكترث بهذا الشأن. وأنّ جُلّ ما نهتم به هو الإعلان عمّا يجب أن يكون عليه النموذج المرغوب فيه. لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً. لأن كلّ ما يمثّله الاقتصاد الإسلامي هو فرع جانبيّ من الحركة باتجاه أسلوب حياة إسلاميّ. التي شهدها العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي. بعبارة أخرى. إن الاقتصاد الإسلامي ليس ممارسة أكاديمية (وهو أمر لم يكُنْه أي نوع من أنواع الاقتصاد على الإطلاق)؛ إنه نتاج الحركة الإسلامية. لذا فقد كان لزاماً عليه الا هتمام بالتغيّر من السلوك الراهن والهياكل المؤسسيّة الراهنة إلى تلك التي تتبع القواعد والنواميس الإسلامية. ولكن السؤال المطروح هو: هل لنا أن نفعل ذلك دون أن نعلم أولاً ما هو وضع الفرد المسلم والمؤسسات الإسلامية؟ ولماذا؟

إننا ندّعي أن الفرد المسلم سوف يتصرّف بما تقتضيه قواعد السلوك الأخلاقيّ. و أن هناك آفاقاً روحانيّة ينظر إليها المسلم. ذكراً كان أم أنثى. ويستلهم هديه منها أثناء قيامه بعمله التجاري. ولكن إلى أي مدى يقوم المسلمون بذلك. وما الذي يُفسّر التبايّن بين ما هو مثاليّ وما هو حادث بالفعل؟ هل يكمن الخطأ دائماً في الخيا نة البشريّة؟ أم تُرى أن أحدهم قد تجاوز الهدف في تعريفه لقواعد السلوك أو وضعه للمفاهيم. وهناك أيضاً مشكلة متأصّلة في طبيعة المقارنة بين مسلمي اليوم والصورة المثاليّة التي في أذهاننا عن المسلمين الذين عاشوا في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم وخلفاء المسلمين. فالحاضر معلوم لدينا ومُشاهَد ولكنّ الماضي في جزء منه ليس سوى صورة ذهنيّة مركّبة. إن التقارير التي تُشكّل الأساس الذي قام عليه ذلك البناء إما أن تكون غير شاملة ومُتقصّية. أو أنها ليست جميعها صحيحة. ولكن سحر هذه التقارير قادر على تعكير صفو قدرتنا على الحُكْم عليها ويكبُت التقييم العقلاني لها.

[1] «لقد كان في قصّصهم عبرةٌ لأُولي الألباب ...» (سورة ١٢. الآية ١١١). أنظر أيضا ٥٩. ٢: ١٢: ٣.

إنني أشك أن يكون ذلك قد حدث، وبخاصة في تلك الحقبة الزمنية التي تلت مباشرة رحيل النبيّ صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى. لعله أرتؤي أن من الحكمة بمكان التقليل من أهمية الانحراف عن قواعد السلوك الإسلامي كما هي مُدْرَكة في الأذهان. ولكن هذا من شأنه إضعاف القيمة الإرشاديّة والوعظيّة للتاريخ بوصفه سجلاً أميناً وصادقاً للحقائق.

إن إصدار حُكم نهائي على الأمر لا بد أن ينتظر القيام ببحوث جديدة. وفي غضون ذلك، لا ضَيْر من معرفة الأوضاع الراهنة بصورة كاملة وعميقة. وهذا أمر مطلوب فيما يتصل بسلوك الفرد في جميع مظاهر السلوك التي تهم علم الاقتصاد. كما أنه مطلوب القيام به في جميع المناطق والمجموعات العرقيّة في الأمور التي يكون فيها للموقع الجغرافي أهمية خاصة. ولأغراض المقارنة، نحتاج إلى دراسات لسلو ك غير المسلمين أيضاً، كما نوّد معرفة أ ثر الإسلام عليهم. إن كان هناك من أثر. ويجب أن نفعل الشيء نفسه بالنسبة للنُظُم الإسلامية كنظام الأسرة والأسواق والتجارة بين الدول والأقاليم الإسلامية، وكذلك فيما يتعلق بالنُظُم الأخرى التي ينفرد بها الدين الإسلامي، كنظام المواريث وفريضة الحج وفريضة الزكاة.

إنه إذا ما كان هناك من عبرة أو درس مستفاد من انهيار البرنامج الشيوعي وزوال روسيا السوفيتية في غضون فترة زمنية قصيرة تقل عن قرن من الزمان، فإنه يتمثل في أن على المرء أن يتحّسس الأرض التي يقف عليها قبل أن يشرع في السير لمقاربة ما هو مثاليّ. فقبل أن يحلم المرء بنجاحات المستقبل، قد تكون هناك دروس من الإخفاقات الراهنة يتعين عليه استيعابها والإفادة منها، وهذا أمر صحيح بصورة خاصة فيما يتعلق بالأولويّات. فما الذي يتعين فعله في حالة أن تكون الاهتمامات الخاصة للشعوب الإسلامية مختلفة اختلافاً كبيراً عن الأولويّات في برنامج المُصلحين؟ هل ينبغي لهؤلاء المُصلحين إعادة التكيُّف مع حقائق الواقع أم أن عليهم أن يستمروا في تنفيذ جدول أولوّياتهم؟

دعونا نتفكّر في التركيز الراهن للاقتصاد الإسلاميّ على التمويل الإسلامي وشُحّ الأدبيّات التي تتناول مواضيع مثل التخلّص من الفقر وعدم المساواة والتنمية. من بين ما يزيد على بليون مسلم في جميع أنحاء العالم، كم يبلغ عدد أولئك الذين يعنيهم العمل المصرفيّ الإسلامي أو التمويل الإسلامي؟ من بين ما يزيد على ستة بلايين نسمة يُشكلون سكان العالم، كم يبلغ عدد أولئك الذين يرون أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد للجميع؟

IV. البحث يحتاج إلى المال

يحتاج البحث في العصر الحديث، سواء أكان في شكل دراسات تاريخية أو تجريبية، إلى موارد كثيرة. فكلا النوعين من البحوث يحتاج إلى فرق عمل كبيرة تبذل جهداً جماعياً لفترات طويلة من الزمن. وحيث إنه ليس لنتائج هذه البحوث أي تطبيقات صناعية، فإن السوق لن تقوم بتمويلها، وبالتالي فإنه سوف يقع على عاتق المجتمع المسلم تمويلها. وإذا ما اتُّخذ سجل السنوات الأربعين الماضية كمؤشر، حيث لم تقم سوى قلّة قليلة من الحكومات الإسلامية بتخصيص أية موارد لمثل هذه المهام البحثيّة، فضلاً عن أن هذه المخصصات كانت ضئيلة جداً لتستحق أي ذكر، فإن الحكومات الإسلامية لن تقوم بتمويل أنواع البحوث الأساسية التي أوجزناها آنفًا. إن معظم الأنظمة المعاصرة في العالم الإسلامي، التي تملك فائضاً من الموارد يمكنها الاستغناء عنها هي راضية بالوضع الراهن. فمهما كان التوّتر المُتصوَّر بين هذا الوضع الراهن والمنظور الشعبي للتاريخ الإسلامي، فإنه خاضع للاحتواء، ولا يُشكّل أي تهديد للوضع الراهن. غير أنه لا يمكن أن يصدق نفس الشيء على النتائج الجديدة للتحريات والاستقصاءات عن الماضي، التي ستتفتق عن مجموعة جديدة من الأسئلة.

إن معظم الإنتاج من البحوث في الاقتصاد الإسلامي مدينة حتى الآن إما للجمعيات الخيرية الخاصة، أو للجهود التي يُكرّسها الباحثون أنفسهم لهذا المجال، أو للأمرين معاً. إن ما يبعث على التفاؤل هو أن الموارد المالية للقطاع الخاص مقّدر لها أن تنمو بمرور الزمن، وإن المحتمل خلق المزيد من الثروة عن

طريق إبداع الجنس البشري، بينما ستتفاءل حصة الموارد النادرة. وفي الوقت الذي يتعين فيه على المرء مواصلة الضغط على الحكومات، وبخاصة تلك الموجودة في البلدان الديموقراطية، لكي تقوم بتخصيص الأموال للبحوث التاريخية والتجريبية، فإن الأمل الحقيقي يكمن في إغراء القطاع التطوّعي كيما يُغيّر من أولويّاته ويقوم باستكشاف مسارات جديدة بدلاً من تكرار نفس أنشطته. وأحد المبررات لهذا الإغراء هو أن القدماء أخفقوا في إلهام فكر إيجابيّ جديد، وبالتالي وضع برنامج جديد للأمة، وكما يبدو عليه واقع الحال الآن، يبدو أن جميع أنواع الجهود الجديدة سوف توجه لدمر ما يُتصوّر أنه غير إسلامي، مع عدم وجود رؤية واضحة لما يجب استبدالها به. إنه لكي تُستعاد هذه الرؤية على وجه الخصوص، يجب أن يتم القيام ببحوث أساسية جديدة تتناول الماضي، وكذلك اكتساب فهم جديد للحاضر. وسوف يكون أولئك الذين يهمهم مصير الأمة والإنسانية جمعاء، وهم كثر، مستعدين وراغبين في إنفاق أموالهم على هذه الأنشطة البحثية دون توقع أي مردود مادي يعود عليهم منها. إن الشيء الهام يتمثل في إقناع شعوبنا بأن المخاطر المحيطة بنا جمّة، إنه ما لم تحصل الأمة على توجّه يكون ضارباً بجذوره، على نحو قابل للتصديق، في الماضي ويتم إقناع الناس به بأنه واقعي فيما يتصل بالحاضر ومفعم بالثقة فيما يتصل بالمستقبل، فقد يجرف سيل من الأزمات الكثير من التقدم السريع والجهود الواعدة.

إن الموارد، بقدر ما هو متاح منها، تحتاج إلى أن تُنفق بصورة حكيمة و حصيفة. لا يُنصح بأن يتم تركيز جميع البحوث تحت سقف واحد أو في بلد واحد، بل ولا حتى في منطقة معينة من المناطق. كما يتعين أن تكون البحوث مُعدّة بلغات مختلفة. وعلى الجامعات والمعاهد المستقلة والجمعيات، مثل الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، أن تشارك في هذه الج هود البحثية. كما أن هناك دوراً ينتظر صناعة نشر الكتب، وذلك من خلال تبنيها للباحثين من الشباب وتوفير قوّة الدفع لهم في بداياتهم الأولى. ولا يقل عن هذا أهمية الحاجة إلى وسائل الإعلام، بما في ذلك منابر المساجد، لتنسيق الأولويّات الجديدة حتى تكون محلّ قبول الأمة جمعاء.

V. حماية الحقوق

إن انتحال أفكار الغير وسرقتها هو من الأوبئة المعدية التي ابتُلي بها عالم البحث. ولكن هل يشكل هذا المرض تهديداً لتطوّر البحث في مجال الا قتصاد الإسلامي؟ بصراحة، لست أدري، وإن كانت هناك مؤشرات على أن هذا الموضوع قد بدأ في اتخاذ أبعاد مُقلقة. فقد كانت هناك شكاوى منشورة على شبكةibf، وهي أحد المنتديات الشعبية باللغة الإنجليزية لمناقشة الاقتصاد الإسلامي. كما أبلغني بعض كبار المدرسين والمؤلفين أن الأمر نفسه ينطبق على البحوث والمنشورات باللغة العربية.

سوف يأخذ الأمر وقتاً وجهداً كبيرين قبل أن يتم التخلص من هذا العمل الشرّير والمقيت. وتقع على المدرّسين والناشرين مسؤولية خاصة. ولكنّ مراجعة الأعمال واليقظة من قبل الأنداد من الباحثين يجب أن يلعبا دورهما بصورة أكثر كفاءة. ولكن هل سيفعلان ذلك؟ إن لدينا بعض الأفكار العامة المبهمة مؤداها أن المعرفة هي لنفع ومصلحة الجميع، وأن أي مطالبات بحقوق ملكية الأفكار الجديدة هو في جوهره أمر سيء وغير إسلامي. وإلى جانب أن مثل هذه الأفكار العامة ليس لها أساس قانوني أو أخلاقي تستند إليه، فإنها تتجاهل بالكليّة الأسلوب الذي يتم به اكتشاف الحقائق والأفكار الجديدة، و إلا كيف تتشكل المعرفة وتزدهر في المجتمع؟ إن البحوث المبتكرة في هذا العصر تتطلّب أن يُكرّس الباحث لها جهوده طيلة حياته. إن كل لبنة يتم وضعها قد تكون الأساس الذي يرتكز عليه الصّرح الضخم فيما بعد. وما لم يتم حماية الحق باسم صاحبه الذي ابتكره، وما لم يجلب لصاحبه بعض التقدير المعنوي أو المكافأة المادية، أو الإثنين معاً،بما يرى المجتمع أن من المناسب منحها له، فلن يكون هناك أمام الباحث أو الباحثة أي حافز لمتابعة البحث. إن من مصلحة المجتمع حماية حقوق الباحثين والمؤلفين والناشرين من السرقة والقرصنة حتى يستمر تدفق البحوث. إن هذه الحماية الاجتماعية لا تستند إلى قوة القانون فحسب؛ فالأمر يحتاج، أولاً وقبل كل شيء، إلى أن يُعتَرَف به كمعيار ومنهج للسلوك أكثر من احتياجه إلى النصوص القانونية. إنه ليس من حق أي طالب أو مؤلف أن يكتب حتى

مجرد جملة واحدة أو جملتين من عمل أي مؤلف آخر وتقديمها على أنها عبارته أو عبارتها، دون الإشارة إلى المصدر الذي أُخذت منه.

إن الغش في البحوث أسوأ من سرقة الممتلكات المادية لشخص ما. فاختلاس الأفكار أمر يختلف عن سرقة الممتلكات المادية؛ إنه يضرّ بالمجتمع أكثر مما يضر بالضحية. إن الصحة الفكريّة للمجتمع الذي يفشل في منع سرقات الأفكار هو مجتمع سيكون عرضة لخطر كبير.

VI. الأمور الضرورية الذي لا غنى عنها، والأمور الهامشيّة

إن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، وكذلك الأمر بالنسبة للتعاليم التي جاء بها، والتي لها صلة بالحياة الاقتصادية للإنسان. ولكن هذا الإسلام أُوحِي إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم في القرن السابع في الجزيرة العربية. إن الزمان والمكان اللذين أعط ي فيهما النبي صلى الله عليه وسلم أول مثال ملموس للإسلام قد كان مقدراً له أن يسم بميسمه طابع ذلك المثال. ولكن ما كان محليّاً ومحدّداً لا يمكن له أن يشكّل جزءاً من الإسلام العالميّ الخالد. إننا نحن الذين نعيش وفقاً لتعاليم الإسلام في القرن الحادي والعشرين، في ظل عالم تسوده العولمة، تقع علينا مسؤولية غربلة ما هو خالد وعالميّ لتطبيقه الآن، تطبيقاً يتحتم أن يوسم بميسم مكان وزمان جديدين ومتغيرين. وفي حين أن جميع المسلمين يشتركون في هذه المسؤولية وعليهم المشاركة في القيام بها جميعاً، كل بحسب طاقته أو طاقتها، إلاّ أن علماء الاقتصاد والاجتماع المسلمين يضطلعون بمسؤولية خاصة. إنهم بوصفهم ممن يملكون فهماً أكبر للتغيّرات التي حدثت منذ القرون الأولى للإسلام والسّمات التي تميّز ظروف الحياة الحديثة عن تلك التي كانت سائدة في تلك القرون، فإن بإمكانهم تحديد ما هو خالد وعالمي، وما هو مناسب لأن يخضع للتكيف والتنفيذ.

إن سجل البحوث في الاقتصاد الإسلامي غير واعد إلى حد كبير حتى الآن. فعلماء الاقتصاد الإسلامي بالكاد تفوّقوا فيما قاموا به على أولئك العلماء الذين لم يكن لديهم أي علم بحركة المجتمع وديناميكيته، والذين لم يكونوا متخصصين سوى بالعلوم الإسلامية التقليدية التي وُضعت أسسها منذ ألف عام. كما أن الآمال المعلقة على الحصول على نتائج أفضل من خلال جمع علم وخبرات هذين الفريقين معاً تحت سقف واحد في نفس المؤسسة العلمية أو في نفس المؤتمر لم تكن هي الأخرى كبيرة يُعوّل عليه[٣]. إن النتيجة هي ضرب من الشلل. وما هو أسوأ من ذلك هو استغلال هذا الوضع من قبل قطاع من السوق لعرض بضاعة تقليدية في أغلفة إسلامية سطحية باسم الإسلام.

سوف يأخذ الأمر التعرض للعديد من التفاصيل بصورة كاملة حتى يتسنّى دعم ما ورد أعلاه. ولست أظن أن القيام بذلك في هذه الورقة أمر ضروري أو حتى مناسب. إنني أتمنى أن يضطلع بأمر دعم ما تقدّم بالأدلة والحجج (أو تفنيده!) شخص آخر لديه من الوقت والطاقة ما يفوق ما لدى كاتب هذه الورقة. ولكنه ليس بمقدوري أن أُضيّع هذه الفرصة دون إعطاء مثال واحد على الأقل، ألا وهو التأمين. إن أدبيات الاقتصاد الإسلامي التي تناولت التأمين على مدى نصف القرن الماضي والممارسات الموازية له فيما يُعرَف تارة بالتكافُل وتارة أخرى بالتأمين الإسلامي، لهي خير مثال على الم شكلة التي نحن بصددها، والمأزق والمخاطر التي أشرت إليها في الفقرة السابقة[٤].

وفي الوقت الذي يسعى فيه العالم لحل مشكلات كثيرة من خلال التأمين[5]، مثل مشكلة

---

[٣] حمد نجاة الله صديقي، «الشريعة والاقتصاد والتقدم في العلوم المالية الإسلامية: دور خبراء الشريعة»، ملتقى هارفرد السابع حول العلوم المالية الإسلامية، ٢١ أبريل ٢٠٠٦ . هذه الورقة متاحة على موقع المؤلف: www.siddiqi.com/mns

[٤] عيسى عبده (١٩٧٨)، «التأمين بين الحلّ والتحريم»، القاهرة، دار الاعتصام. يسجل هذا الكتاب أيضاً آراء أكثر من اثني عشر عالماً غير الدكتور عيسى عبده نفسه. أما بالنسبة للوضع الراهن، يمكن الرجوع إلى محمد عبيد الله (٢٠٠٥): «الخدمات المالية الإسلامية»، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص ١١٩-١٤١.

[٥] روبرت جيه، شيللر (٢٠٠٣) النظام المالي الجديد: المخاطر في القرن الحادي والعشرين، مطبعة جامعة

عدم الأمان الوظيفي وعدم التكافؤ المتزايد في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع. وهي جميعها مشكلات تسبب بها التطورات التكنولوجية السريعة. مازلنا نناقش ما إذا كانت فكرة التأمين نفسها مشروعة أم لا. يستهجن العلماء بصورة عامة، ولا يقبلون، فكرة إخضاع أحداث عشوائية لقوانين مطّردة يمكن اكتشافها وفق معادلة حسابية واستخدامها في التأمين ضد المخاطر. ومع هذا نرى أن هؤلاء العلماء مستعدون لقبول فكرة التبرّع الزائفة لإضفاء الصبغة الشرعية على التأمين التقليدي وتغليفها بغلاف شرعي رقيق[6].

إنني لا أريد أن أُظهر حقيقة منتجات التأمين الإسلامي المختلفة المتاحة في السوق وكأنها زائفة. ولكنّ ما أرثي له هو الإخفاق في قبول أي شيء لا ينسجم مع القالَب القديم على الرغم من حكمته الظاهرة. ففي محاولتنا الالتزام بالقواعد المشتقة أو المستنبطة، أبعدنا أنفسنا عن مصدر القواعد ذاته. لقد لاحظنا بالفعل منذ قليل المفارقة التي ينطوي عليها البحث في الاقتصاد الإسلامي، حيث وضع مسألة التخلّص من الفقر في أسفل قائمة أولويّاته ليضع في الصدارة مكانها البحث في استثمار فوائض الأثرياء لجعلهم أكثر ثراء. فهذا مثال على طُغيان وانتصار ما هو ثانويّ على ما هو جوهريّ وهام.

إن الحلّ يكمن في التركيز على رؤية المسلم الفرد ورؤية المجتمع المسلم قبل أن نلتفت إلى قواعد الس لوك وسبل ووسائل تطبيقها. إن ما يُطلق عليه القواعد الاقتصادية للسلوك الفردي والسياسة الاجتماعية، والتي انتُزع معظمها من مصادر ثانوية، تشوّش رؤيتنا للصورة الكليّة لأننا نعيش في زمان ومكان مختلفين. والطريقة الأفضل تكمن في إدراك الصورة الشاملة وإفراغها في مفهوم محدد بعد استقائها من مصدري التشريع الرئيسيين: القرآن والسنة. أما باقي المصادر فيجب أن تتبع لا أن تقود. وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بالبحث في الاقتصاد الإسلامي.

VII. العنصر البشري في التراث الإسلامي

يقودني هذا الموضوع إلى آخر نقطة. وهي الحاجة للتمييز بين ما هو بشريّ وما هو إلهي في تراثنا الإسلامي. فالنبي صلى الله عليه وسلم أبلغ ما أوحاه إليه الله سبحانه وتعالى وفسّره من خلال معايشته له وقيادته لجيل كامل من الرجال والنساء الذين نظّم لهم حياتهم، بما في ذلك شؤونهم الاقتصادية وفقاً لهدي الله سبحانه وتعالى. فكلام الله الذي أُوحي إلى نبينا عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم محفوظ في صيغته الأصلية دون تغيير أو تحريف بين دفتيّ القرآن الشريف. وهذا أمر لا ينطبق على كل شيء آخر. وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى وتركه لأصحابه كيما يعتنوا بأنفسهم. فالأمر لم يعد مسألة مصداقيّة وصحّة الأخبار والروايات. إننا هنا نتعامل مع أُناس مثلنا، لا يملكون أي اتصال بالخالق. وعندما صادفتهم نوازل وتحديات مستجدة، لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بين ظهرانيهم لكي يسألونه بشأنها ويُرشدهم إلى طرق التغلب عليها. فجلّ ما كان لديهم القرآن الكريم وما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو شاهدوه يفعله في مناسبات مختلفة. كان يتعين عليهم اتخاذ ما يرونه مناسباً من قرارات لمواجهة هذه النوازل والتحديات، وقد فعلوا. وسار الزمن، وجلب القرن الثاني والثالث الإسلا ميين معهما تحديات ومشكلات جديدة وجرى استكشاف حلول جديدة لها. وخلال تلك الحقبة بدأ معظم

برنستون، ص ٤-٧ و ١٤٩-١٦٤.

[1] يحكى أن أحد العلماء الباحثين عرّف التبرّع على أنه «عقد تبرع مشروطاً بالتعويض ...». أنظر الموقع الإلكتروني http://www.kantakji.org/fiqh/files/insurance/diffbwcontvIns.pdf (جرى الوصول إليه بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٧). لمزيد من المعلومات عن التبرع المبادل، أنظر: www.Islamic-world.net/economics/takaful_intro.htm كما أن هناك المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية للبنك المركزي الماليزي وغيره من المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية وفي شبكة "IBF".

التراث الإسلاميّ المكتوب يأخذ شكله. وبالإضافة إلى الأدبيات الضخمة حول ما يُطلق عليه العلوم الإسلامية، أنتج ذلك العصر حصاداً غنياً من العادات الحيّة والآداب والثقافة. إنه بالإضافة إلى ما ذُكر، كانت هناك إسهامات فكرية في القرون التالية لتشكل في مجموعها التراث الذي نحبه ونستلهمه في محاولتنا العيش عيشة تنسجم مع الشريعة الإسلامية في عالم القرن الحادي والعشرين السائر على طريق العولمة. وهذا أمر جميل حتى الآن.

أثناء إعمال المرء لملكته الفكرية الخاصة في معرض تنفيذه لمشروع العيش وفقاً المنهج الإسلامي، من الجيّد أن يكون لديه الكثير مما يمكنه الاعتماد عليه. فهذا من شأنه أن يكون عوناً كبيراً له. ولكن لا ينبغي للمرء أن تعيقه أقوال وأعمال بني البشر الآخرين. فما هو من عند الله عزّ وجلّ مَلْزم، أما ما هو من عند بني البشر فلا. وهناك معوقات أخرى تحول دون طرح أو ابتكار أفكار جديدة. إن إضفاء صفة القداسة على ما ليس بمقدّس كان أحد لأسباب الكبيرة التي أدت إلى انحطاط التاريخ الإنساني. والأمر مختلف عندما نتعامل مع التاريخ على أنه مُعينٌ ومُلهمٌ لنا عنه عندما نحاول إعادة خلقه وتشكيله في عالم متغيّر. وكذلك في الأمور الاقتصادية. إن التاريخ، بل وحتى التاريخ الإسلامي، ليس مقدّساً. وإننا سنكون عرضة للمخاطر إذا ما أضفينا عليه هذه الصفة.

هذا قول جميل، ولكن هل لما قلناه أية علاقة بالموضوع قيد المناقشة؟ أعت قد أن له علاقة. إننا نحتاج فقط إلى إلقاء نظرة سريعة على أدبيات الاقتصاد الإسلامي التي تتناول فرض الضرائب والسياسة المالية والرفاه الاجتماعي وتمويل التنمية لكي نستنتج أن الكاتب يُركّز على بعض النصوص، وقلما يُعمل فكره ليقيس الواقع الذي تتم مواجهته في الحياة العصرية. إن معظم الكتّاب في موضوع المالية العامة[٧] يكتبون التاريخ ويخبروننا كيف نُعيد تشكيله. إن ما هو إلهيّ من عند الله في تراثنا لا يُقدّم لنا مثل هذه الكتابات التي تتناول الموضوع. وبالتالي كيف يمكن التحدث عن هذا الموضوع من منظور إسلامي؟ هذه هي المشكلة.

إن المشكلة لا تقتصر على تناول الحالات والقضايا المعاصرة بمنظور ما هو قديم. إن تعلُّقنا بصورة مَرَضيَّة بتاريخ معين لا يؤدي إلى تنفيرنا من الواقع فحسب، ولكنه يعزلنا أيضاً عن بقية البشرية . فهو يُعزّز شعور المسلمين بأنهم مختلفون عن الآخرين لدرجة مبالغ فيها، جاعلين بذلك التفاعل الصريح والمخلص مع بقية البشرية أمراً مستحيلا. فالعملية الطبيعية التي تقضي أن نتعلم من تجارب الآخرين وإسهاماتهم تُستبدَل - على أقل تقدير - بعدم الاكتراث، وغالباً ما تكون تجارب وإسهامات الآخرين موضع شك وعداء، وبالتالي لا عجب أن نُقابَل بنفس المشاعر.

إن هذا الوضع يجب أن يُصحّح قبل أن يخرج عن السيطرة. وليس هناك من حقل نبدأ فيه طريقنا أفضل من حقل الاقتصاد. إنني أقول هذا لأن الحاجة إلى التركيز على ما هو مقدّس في التراث الإنساني ومعاملة ما هو من نتاج البشر على أنه مجرد مجموعة من الجهود التطب يقية التي يمكن استخلاص الدروس، منها هو أكثر ما يكون ظهوراً في الشؤون الاقتصادية. إن الشؤون الاقتصادية للإنسان هي التي تتحمّل وطأة التحوّلات التكنلوجية، وهي غالباً ما تكون نذير حدوث تغيرات في مناحي الحياة الأخرى. إننا إذا ما رغبنا في البحث عن مقاصد الشريعة[٨]، فإنه يتعين علينا البحث عنها في الاقتصاد وليس في ما يُتصوّر بصورة عامة أنه قانون. إن البحث في الاقتصاد الإسلامي غير المُقيّد بقيود العناصر البشرية التي وُضعت حول التراث الإسلامي وأحاطت به هو الذي يمكنه أن يُخرج المفكرين المسلمين من قوقعتهم لكي ينضموا إلى المفكرين الآخرين لاستكشاف سبل ووسائل تخليص البشرية من الورطة غير المسبوقة التي وجدت نفسها فيها.

---

[٧] صديقي (١٩٤٨)، (١٩٧٥) المالية العامة في الإسلام، لاهور، مطبعة الشيخ محمد أشرف؛ إبراهيم يوسف إبراهيم (١٩٧٠)، النفقات العامة في الإسلام، القاهرة، مطبعة دياب (١٩٨٩ – ١٩٩٠)، الإدارة المالية في الإسلام، ٣ أجزاء، عمّان، مؤسسة آل البيت.

[٨] محمد نجاة الله صديقي (٢٠٠٤)، كلمة ملقاة في لقاء الطاولة المستديرة حول الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

VIII. استعادة الثقة بالنفس

إن ظاهرة الإحجام عن الإقدام على التفكير الحر المستقل والاعتماد الكليّ على التراث الإسلامي قد نشأت بين المسلمين بعد القرون الخمسة الأولى من تاريخهم، بصورة تدريجية، ونتيجة لعدة أسباب . لقد كان السبب الأول يتمثل في إنقاذ الشريعة من أن تصبح أداة طّيعة في أيدي صغار الحُكّام يُشكّلونها وفق هواهم، في عالم إسلامي ممزّق بفعل المشاحنات الطائفية والحروب المدمّرة. وبعد ذلك جاء عهد الاستعمار وهجوم المبشّرين المسيحيين في ظل صحوة الجيوش الغربية. وقد شكّل الأباطرة الجدد حاشيتهم من بين النخبة الجشعة من سكان البلاد. وجرى الدفاع عن الفكر الإسلامي ضد الغارات والانتهاكات من قبل الغرباء ومن العبث به من قبل أبنائه من ذوي الأغراض والدوافع المشبوهة من خلال الإعلان عن أن هذا التاريخ يكفي نفسه وأنه محصّن ضدّ التغيير. كل هذا أصبح من التاريخ. فقد بدأت الأمور تتغير منذ أن أزاحت الشعوب المسلمة عن عاتقها نير الاستعمار خلال القرن الماضي. إن المسرح الفكري للأمة يعجّ بالنشاط، والذي كان من آثاره الطيبة الاقتصاد الإسلامي. إن الأمر يستغرق بعض الوقت، و ليس هناك من مبرّر للقنوط والجزع، ولكنّ السرعة في الإنجاز مهمة في هذا العصر الذي يتميّز بالتغيّرات السريعة. إن جميع العوائق التي تعترض سبيل التقدم في بحوث الاقتصاد الإسلامي قابلة للإزالة، ونحن قادرون على إزالتها بإذن الله. ولعل من الأفضل لنا أن نبدأ المسيرة بتحويل الموارد الراهنة إلى جوانب البحث ذات الأولوية. ويجب أن تكون الخطوة التالية هي إعادة إصلاح المؤسسات الراهنة التي تعمل في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال إعطائها مزيداً من الاستقلالية وجعلها أكثر ديموقراطية وإعطائها موارد أكبر. لندع الذين اغتنوا حديثاً من مسلمي الهند والصين وجنوب شرق آسيا يدركوا حقيقة إمكانياتهم الكامنة ويتخلصوا من صورة المعتمد على هبات من الدول الغنية بالنفط لتمويل جامعاتهم ومراكز أبحاثهم. إننا نحتاج إلى مركز قوي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي يكون موجوداً في الغرب. إذ إن وجوده هناك سوف يخدم غرضين: الإفادة من تقاليد وطرق البحث الراسخة في الغرب وإتاحة الفرصة أمام الباحثين والعلماء الغربيين ممن لهم اهتمام في هذا الموضوع . والذين تتزايد أعدادهم كل يوم، أن يطلعوا على ما هنالك من أفكار في هذا الموضوع.

وتبقى أصعب العوائق هما العائقين اللذين ذكرناهما مؤخراً: الإخفاق في وضع الأولويّات حتى ينتصر المضمون أو الجوهر على الشكل وفصل الإضافات الخارجية والبشرية عن ما هو خالد ومقدّس. ويشكل هذان الأمران وجهين لعملة واحدة، وهما يتحصّنان ويحتميان بأصول البحث الإسلامية التقليدية لدرجة أن مجرد ذكرهما لا بد أن يثير الاستغراب. ومع هذا فإنه لن يكون هناك تقدّم سريع دون التخلص من هذين العائقين. إنهما وليديّ آليات متحفّظة ووقائية نشأت خلال الألف سنة الماضية لحماية الإسلام من الفساد على أيدي الحكّام المسلمين المستبدّين من عديمي الضمير، وكذلك من الغرباء والتابعين المتزلّفين لهم. وحتى بعد قرنين من الزمان على حركات الإحياء الديني، والعديد من الدعوات لإحياء حركة الاجتهاد ولتجديد الفكر الإسلامي، فضلاً عن العديد من المؤتمرات والندوات الهادفة إلى إحياء القدرات الخلاّقة المبدعة لدى المفكّرين المسلمين، ما زال هناك خوف من المجهول يجعل العامة من المسلمين ومرشديهم قريبين من الطريق المطروق، إن لم يكونوا حتى جالسين عليه ! قد نُخطئ حين نفكّر بصورة مستقلة. ولكن من المحتّم أنه ستكون هناك آراء متعددة إذا ما سُمِحَ بالنقاش الحرّ وشُجِّعَت الأحكام الشخصية المست قلة. إن الأقطار الإسلامية البعيدة، التي يجمع فيما بينها الآن الالتزام بأكثر من اثني عشر مذهباً من المذاهب الفقهّية الرئيسة، قد تختار السير في اتجاهات أحدث، وبخاصة فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية. وهكذا دواليك بالنسبة للقائمة الطويلة من الأسباب التي تنصح بإتباع الحكمة والتحفّظ، أو الانتظار لما قد تُسفر عنه الأمور. والمحصّلة النهائية ستكون تقييد الغيورين وأصحاب المعرفة وأولئك الذين يحتمل أن يستحضروا الثقة من عامة المسلمين، تاركين الميدان ، كاملاً أو في معظمه، لتحدّي المجتهدين. والنتيجة التي ليست غير متوقعة كلياً سوف تصبح سبباً آخر لعدم المساس بالوضع الراهن!

إن الوضع الراهن لا يمكنه أن يمّد نفسه بأسباب الحياة والاستمرار. إننا إذا لم نتغير بأسلوب مُروّعَ فيه، فسوف يُفرَض علينا التغيير بصورة عشوائية. وأرى أن هذا حاصل في مجال عزيز علينا

نحن علماء الاقتصاد الإسلامي[٩]. ألا وهو مجال التمويل الإسلامي. إن العلاج يكمن في التخلص من خوفنا المرضيّ من أن نرتكب خطأ في مسائل الدين. ومن ثم استحقاق غضب الله سبحانه وتعالى. ألم يقل لنا النبي صلى الله عليه وسلم أن هناك أجر حتى للمجتهد المخطئ؟[١٠] إننا نؤمن بالله عزّ وجلّ. ويجب علينا تع زيز هذا الإيمان بشيء من الثقة بأنفسنا. إن احتمالات ارتكاب خطأ هذه الأيام أقل من احتمالات الخطأ الذي كان يمكن أن يرتكبه أحد المفكرين في القرن الهجري الثالث وليس أكبر. إن لدينا وسائل أفضل لمعرفة القرآن والسنة. وهناك أعمال أكثر بين أيدينا عن العلوم الإسلامية الأخرى ووسائل أفضل وأسرع للتشاور والنقاش مما كان متاحاً في زمن أجدادنا.

XI. إلى منظّمي هذا النقاش

إنني أهنيء المنظمين على جهودهم. فعلى الأقل إنكم قد علمتم أن هناك عوائق تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي تحتاج إلى مناقشة جادة. كما أنكم شعرتم أن القيام بالمزيد من نفس هذا العمل لن يجدي. إننا نحتاج إلى السير في اتجاهات ومسالك جديدة واكتشاف طرق جديدة. وقد قدّمت حصتي المتواضعة في ذلك الإسهام. وإنني على يقين من أن لجنة المناقشة سوف تطرح أفكاراً يمكننا متابعتها في مسيرتنا على طريق النجاح.

المراجع

الفهارس التحليلية للا قتصاد الإسلامي (١٩٨٥-١٩٨٦) ٥ أجزاء. عمان. الأردن. مكتبة صالح كامل والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. مؤسسة آل البيت.

حمد نجاة الله صديقي. "الشريعة والاقتصاد والتقدم في العلوم المالية الإسلامية: دور خبراء الشريعة". ملتقى هارفرد السابع حول العلوم المالية الإسلامية. ٢١ أبريل ٢٠٠٦. هذه الورقة متاحة على موقع المؤلف: www.siddiqi.com/mns

عيسى عبده (١٩٧٨). "التأمين بين الحلّ والتحريم". القاهرة. دار الاعتصام. يسجل هذا الكتاب أيضاً آراء أكثر من اثني عشر عالماً غير الدكتور

محمد عبيد الله (٢٠٠٥): "الخدمات المالية الإسلامية". جدة. جامعة الملك عبد العزيز.

روبرت جيه. شيللر (٢٠٠٣) النظام المالي الجديد: المخاطر في القرن الحادي والعشرين. مطبعة جامعة برنستون.

http://www.kantakji.org/fiqh/files/insurance/diffbwcontvIns.pdf

www.Islamic-world.net/economics/takaful_intro.htm

صديقي (١٩٤٨). (١٩٧٥) المالية العامة في الإسلام. لاهور. مطبعة الشيخ محمد أشرف

إبراهيم يوسف إبراهيم (١٩٧٠). النفقات العامة في الإسلام. القاهرة. مطبعة دياب (١٩٨٩ – ١٩٩٠). الإد ارة المالية في الإسلام. ٣ أجزاء. عمّان. مؤسسة آل البيت.

[٩] محمد نجاة الله صديقي (٢٠٠٦). البنوك الإسلا مية والتمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق. مسح لآخر التطورات في هذا الميدان في دراسات في الاقتصاد الإسلامي. جدة. الجزء ١٣. رقم ٢. الصفحات ١ – ٤٨. كذلك لنفس المؤلف (٢٠٠٧) اقتصاديات التورّق: كيف أن مفساده تفوق منافعه. كلية القانون بجامعة هارفرد وكلية الاقتصاد بج امعة لندن. ورشة عمل عن التورق. يمكن الرجوع إليها في موقع المؤلف (www.siddiqi.com/mns).

[١٠] روي في سنن أبي داود الحديث التالي : قال عمرو بن العاص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا اجتهد الحاكم وأصاب فله أجران. وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد» الحديث ٣٥٧٤. كتاب الأقضية. الباب رقم ٢.

محمد نجاة الله صديقي (٢٠٠٤). كلمة ملقاة في لقاء الطاولة المستديرة حول الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

محمد نجاة الله صديقي (٢٠٠٦). البنوك الإسلا مية والتمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق، مسح لآخر التطورات في هذا الميدان في دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جدة، الجزء ١٣، رقم ٢، الصفحات ١ – ٤٨.

المؤلف (٢٠٠٧) اقتصاديات التورّق: كيف أن مفساده تفوق منافعه، كلية القانون بجامعة هارفرد وكلية الاقتصاد بج امعة لندن، ورشة عمل عن التورق، يمكن الرجوع إليها في موقع المؤلف (www.siddiqi.com/mns).